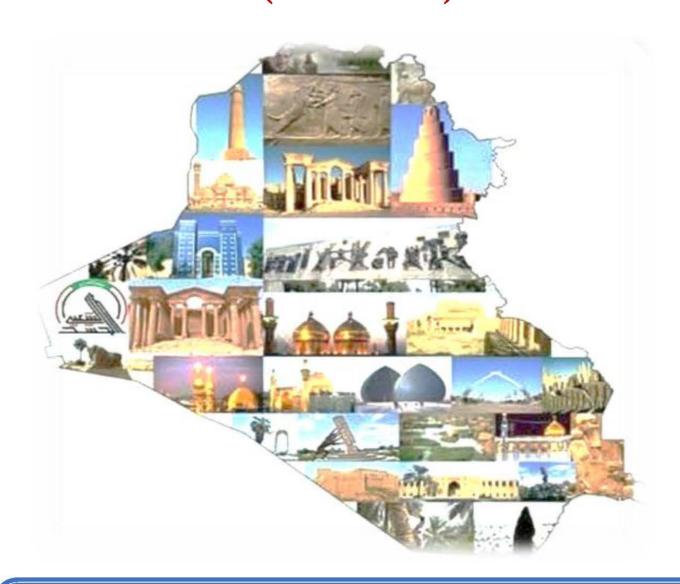


الايجاز التعريفي

لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي (العراق اولاً) (٢٠٣٠ - ٢٠٢٠)



عراق اتحادي أمن متكامل السيادة ، تسوده العدالة والمساواة في المواطنة لتحقيق الاستقرار والتنمية



استراتيجية الأمن الوطني العراقي

هي الوثيقة الوطنية الأساسية لتعزيز وتفعيل منظومة إدارة المصالح الوطنية العليا للدولة، لحماية كيانها من التحديات والمتغيرات التي تُهددها من الداخل والخارج، وتأمين مصالحها الحيوية، وتهيئة المتطلبات الملائمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ومصالحها وعلاقاتها الإقليمية والدولية، لتعزيز الأمن والاستقرار والسيادة والازدهار، بموجب المادة (١١٠) من الدستور العراقي.

أهمية استراتيجية الامن الوطنى ، للمواطن والجهات الرسمية

- أ. تحديد الرؤية الوطنية والمصالح الاستراتيجية العليا والتحديات التي تهدد امن ومصالح المواطن والوطن.
- ٢. تحديد الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف ومعالجة التحديات، وتحديد المسؤولين عن تنفيذها وتحقيق أهدافها.
- ٣. تفعيل وتعزيز المشاركة الوطنية لمؤسسات الدولة وفئات المجتمع كافة في اعدادها، ومتابعة تنفيذها، كمسؤولية وطنية تضامنية تكاملية لخدمة المواطن والوطن.
- ب حماية السيادة ، والامن الداخلي ، وتعزيز الاستقرار ، وتحقيق نظام خدمات عادل
 وفعال في بيئة مستقرة وتنمية مستدامة .
- تطوير ثقافة وممارسة ومهارات التخطيط والمتابعة والتقييم والرصد والاستشراف
 والابداء ومواجهة الازمات والطوارئ واستثمار الفرص.
- تحفيز العقل الجمعي للإسهام ببناء الوطن وحمايته وتصحيح مسارات العمل وتعزيز منهجية وأدوات الإصلاح في مؤسسات الدولة وقطاعات المجتمع.
- ٧. اعتمادها كمعيار لجودة الأداء ومستوى الالتزام والجدية والنزاهة والوطنية لكافة الجهات والفئات والمستويات المسؤولة عن تنفيذها وتحقيق أهدافها.

Republic of Iraq **Prime Ministers** National Security Advisory National Center of Joint Planning (PSC-NSS)

جمهورية العراق رئاسة الوزراء مستشارية الأمن القومي المركز الوطني للتخطيط المشترك اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني



أهداف هذه الاستراتيجية واهم اهدافها الفرعية ووسائل تعقيقها

- منظومة أمن ودفاع موحدة وقوية ومتكاملة.
- حصر السلاح بيد الدولة وفق أُسُس قانونية وتحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة.
- -ادارة مركزية للمنافذ الحدودية والحدود البرية والبحرية ، من خلال منظومة متكاملة في قدراتها وتعزيز إمكاناتها ، لتحقيق الإدارة المتكاملة للحدود.
 - القضاء على الإرهاب وما يؤدي إليه فكرا ُ وسلوكا ُ وتبعات.

- بناء منظومة مُحكمة مؤمنة من الفساد والبيروقراطية.

التهديدات الخارجية التي تستهدف المصالح الوطنية.

لكافحة الإرهاب بموجب الحاجة والطلب من الحكومة العراقية. - علاقات تعاون إيجابية مع المجتمع الدولي وتجنب سياسة المحاور.

- تطوير جهوزية فرق الـ CBRN والجهات الساندة لها في العراق.

- تطوير مصادر الإيرادات غير النفطية وفق منهجية تنمية مُستدامة.

-سياسات مالية ونقدية واقتصادية واضحة المعالم ، وتتكامل فيما بينها. - تشريعات مُتكاملة لحماية الاستثمار والثروات والإنتاج والمستهلك.

دراسات الجدوى والتنمية المستدامة ، وتحويل المنشآت الصناعية لتكون رابحة.

- أمن وإستدامة موارد المياه كما ونوعا والطاقة والموارد الطبيعية الأُخرى والبُني التحتية.

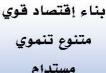
- سياسات ومناهج زراعية وصناعية حديثة ، منتجة ومتكاملة ، لتطوير هذين القطاعين ، وفق

- اعتماد منهجية عمل محددة مع الشركاء لتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي وحماية البلاد من

-إنهاء ملف التواجد العسكري الأجنبي (التحالف الدولي) ، بما يضمن بقاء العلاقات والتنسيق

- علاقات دبلوماسية متوازنة مع الجميع وفق المصالح السياسية والأمنية والإقتصادية الوطنية.

تطوير منظومة الأمن والدفاع لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي



مستدام

بناء شراكات إقليمية ودولية

متوازنة وفاعلة

- ترسيخ نظام ديمقراطي اتحادي ضامن لأمن وحقوق الشعب وحرياته وسلمه الاجتماعي ورفاهيته وقيمته العليا ومعتقداته الدينية وإرثه الحضاري.

- دور فاعل في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

- الإستقرار السياسي والمجتمعي ، وهو مركز ثقل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- اعتماد برامج وطنية لتعزيز الأمن المجتمعي والتعايش السلمي ، لبناء الثقة بين المواطن وأجهزة الدولة والقانون.
- تعزيز الهوية الوطنية وقيم المواطنة والحرية ، وحقوق الإنسان ، التي يحميها القانون والعدالة الاجتماعية، و مكافحة الفكر المتطرف و منظومة الفكر المحظور دستورياً كفكر حزب البعث. - مكافحة المخدرات والاستخدام غير المشروع للمؤثرات العقلية.

تعزيز الأمن المجتمعي وحماية التنوع والتعايش السلمي

> إعتماد نظام خدمات كضوء يتناسب مع

حاجات الشعب

- تطوير نظام صحي وبيئي حديث ومستدام يشمل تطوير البنى التحتية ، والامن الدوائي وكل متطلبات الامن الصحي.
 - نظام تعليم حديث يتناسب مع المتطلبات الرئيسية للتنمية في العراق ، والرصانة العلمية.
 - توفير الفرص المناسبة للسكن الملائم.
 - تطوير الاعتماد على التكنولوجيا ودعم الصناعة الوطنية.





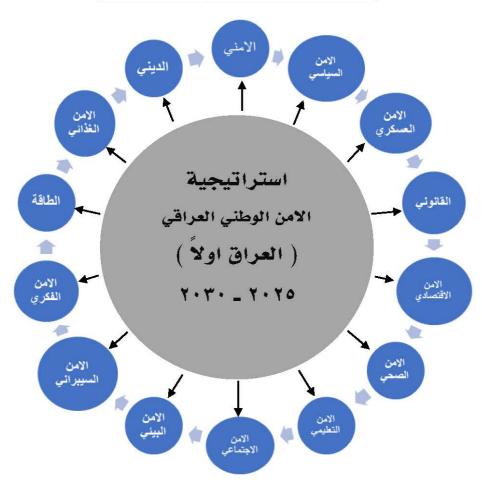




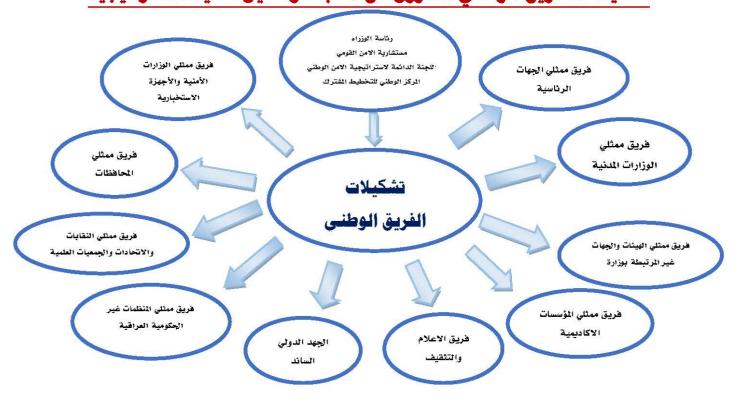




القطاعات المستهدفة في الاستراتيجية



تشكيلات الفريق الوطنى المسؤول عن متابعة وتفعيل تنفيذ الاستراتيجية





ما الذي يجعل هذه الاستراتيجية مختلفة

- ١. الواقعية والدقة في تحليل البيئة الاستراتيجية لتحديد المصالح والتحديات.
 - ٢. مشاركة فاعلة من ممثلي كافة مؤسسات الدولة وفئات المجتمع العراقي.
 - ٣. اعتماد الوسائل الضرورية ذات الأولوية لتطلعات الشعب وقوة الدولة.
- نظام متابعة وتقييم دقيقين وفق سياقات محددة تستند الى معايير ومؤشرات موضوعية.
 - 🤷. تفويض صلاحيات وتحديد مسؤوليات واضحة.

ما هي المهام الرئيسية للجهات المسؤولة عن تنفيذ الوسائل لتحقيق الأهداف

- ١. إعداد خطة تنفيذية دقيقة لكل وسيلة.
- ٢. تشكيل فريق عمل مناسب لمهمة متابعة وتفعيل مضامين الاستراتيجية وتنفيذ وسائلها وتقييم الإنجاز.
 - ٣. العمل على توفير متطلبات التنفيذ (المالية، البشرية، اللوجستية، الفنية).
 - ٤. اعداد تقارير دقيقة للإجراءات والتنفيذ والتقييم.
- استدامة التدريب والتثقيف والمتابعة والتنسيق مع اللجنة الدائمة للاستراتيجية في مستشارية الأمن القومي.

دور المواطن ومؤسسات المجتمع المدني في تعقيق الاهداف الاستراتيجية

- أ. التفاعل الإيجابي ورصد الإيجابيات والسلبيات لتصحيح مسارات بناء وإدارة المجتمع والدولة.
- التمسك بالقيم الإيجابية الاصيلة، والدفاع عنها، والحفاظ على كونها جزء من هويتهُ الوطنية.
 - ٣. المشاركة في الأنشطة والفعاليات الخدمية والثقافية وتعزيز روح المبادرة.
 - 3. الحرص على تقديم المقترحات الموضوعية والنقد الإيجابي الفاعل.
- •. عدم الوقوع في فخ التضليل الإعلامي والخطابات والتوجهات التي تضر بالأمن المجتمعي ومقومات استقرار المجتمع والدولة.
- الاهتمام الحقيقي بالأطفال، والشباب، والتربية السليمة والتنشئة الاجتماعية الوطنية.



الخطوات الأساسية لاعداد الاستراتيجية وإقرارها

- أ. تمت المباشرة بالأعداد من قبل اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الامن القومي ومشاركة فاعلة من ممثلي كافة مؤسسات الدولة وفئات المجتمع العراقي، وفق المعايير الوطنية والدولية المبيئة في الاستراتيجية.
- نتم اقرارها في مجلس الامن الوطني، القرار رقم (Λ) لسنة 1.15 في 1.15، واحالتها الى مجلس الوزراء للمصادقة والتوجيه بالتنفيذ.
- *. تم عرضها في مجلس الوزراء في الجلسة (٣٦) في ٢٠٢٤/٩/٣، وتثبيت مقترحات واضافة بعض الوسائل، والتوجيه بضرورة اعتمادها ودخولها حيز التنفيذ.
- ³. تم اعتماد مقترحات لجنة الامر النيابي رقم (۱) لسنة ٢٠٢٥ المكلف بالمتابعة وتفعيل عن فريق اعداد الاستراتيجية، إضافة ملاحظات ومقترحات بعض مستشاري رئيس مجلس الوزراء، ضمن خطة عمل اللجنة الدائمة والفريق الوطني لمتابعة وتفعيل تنفيذ الاستراتيجية والخطط التنفيذية لمحاورها وأهدافها.
- تم إطلاق الاستراتيجية والتوجيه بدخولها حيز التنفيذ والالتزام بتنفيذ وسائل تحقيق أهدافها، في المؤتمر الصحفي للسيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة المحترم، يوم ٢٠٢٥/٥/٢٢.

ملامح نجاح تنفيذ استراتيجية الأمن الوطنى العراقي

- ١. اقتصاد متنوع وقوي: دخول قطاعات غير نفطية، قدرات تصنيعية متطورة.
 - ٢. مجتمع مستقر وآمن : أمن مجتمعي متوازن، سيطرة على الجريمة المنظمة.
- مؤسسات نزيهة وفعالة: مكافحة الفساد، تقييم أداء المسؤولين حكومات محلية شفافة.
 - ٤. تعليم وصحة بمستوى عالمي ؛ تعليم متطور، نهضة صحية إقليمية.
 - أمن رقمي متقدم : أمن سيبراني بمستوى التحديات.
 - ٦. شباب فاعل وهوية وطنية واضحة ؛ وعي شبابي، تعزيز المواطنة.
- ٧. علاقات خارجیة متوازنة وتكامل وطني: شراكات دولیة مدروسة، تنسیق بین السلطات واستثمار الدعم الدولی.